Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

الأولويات الاستراتيجية والتوجهات الناشئة لسياسة الاستثمار وريادة الأعمال

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- افتتحت الأمينة العامة للأونكتاد اجتماع المائدة المستديرة بتسليط الضوء على الانخفاض المستمر في تدفقات الاستثمار العالمي، لا سيما في القطاعات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أثبتت التجارة العالمية والاقتصاد العالمي قدرتهما على الصمود، فإنهما ظلا غير مستقرين، مما يؤكد الحاجة الملحة لتوجيه الاستثمار نحو أشد البلدان احتياجاً. وأشارت إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على جذب استثمارات جديدة، لكنها شددت على أهمية بناء القدرات الوطنية للاستفادة من التكنولوجيات الناشئة استفادةً كاملةً. ودعت الحكومات إلى تصميم أطر سياسات متماسكة تستفيد من الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، مع الحرص في نفس الوقت على إزالة الحواجز القائمة والقضاء على التفاوتات المستمرة.

2- وتمحور اجتماع المائدة المستديرة حول حلقتي نقاش. شارك في الحلقة الأولى وزير التجارة وريادة الأعمال في بوتسوانا؛ ونائب وزير التعاون الدولي في وزارة الخارجية في مملكة هولندا؛ ونائبة وزير التجارة في وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية؛ ووزيرة الدولة للتجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة والأعمال في إسبانيا. وشارك في الحلقة الثانية وزير التجارة والصناعة والسياحة في كولومبيا؛ ووزير التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والتوظيف في غامبيا؛ ووزير الدولة للتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا؛ ونائب الوزير المكلف بتخطيط التنمية الوطنية في إندونيسيا.

3- وخلال حلقة النقاش الأولى، تقاسم المتحاورون وجهات نظر حول الموضوع جرى تناولها من منظور بلدان مختلفة.

4- وسلط المتحاورون الضوء على الأولويات المشتركة، بما في ذلك الحاجة الملحة لاستعادة الثقة والاستقرار باعتبارهما من أسس الاستثمار، ودعوا إلى وضع سياسات يمكن التنبؤ بها ولوائح تنظيمية واضحة، وإلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وبالإشارة إلى *تقارير الاستثمار العالمية*، سلط المتحاورون الضوء على تبادل المعرفة وبناء القدرات باعتبارهما عنصريْن ضروريْن لدعم البلدان النامية في تصميم أطر فعالة للاستثمار. وفي هذا الصدد، يُعَدّ الأونكتاد شريكاً رئيسياً يقدم المساعدة التقنية ويعمل بمثابة مستودع لأفضل الممارسات.

الرجاء إعادة الاستعمال

5- واتفق المتحاورون كذلك على أهمية تيسير الاستثمار، بسبل منها تطوير المنصات الرقمية، لتحسين الكفاءة والشمول. وقد اعتبروا أن أدوات مثل مراكز الخدمات الجامعة والمنصات الإلكترونية لتسجيل المشاريع ومنح التراخيص تمثل أدوات بالغة الأهمية لتهيئة الظروف المناسبة لريادة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

6- وركز كل متحاور/متحاورة على تجارب بلاده أو بلادها. فقد استعرض أحد المتحاورين استراتيجية التنويع في بلاده التي ركزت على الابتكار وخلق فرص العمل ودعم الشركات المحلية الصغيرة وتشجيع التحول الرقمي. وأشار متحاور آخر إلى أن بلاده تأخذ بنهج مشترك في مجال المعونة والتجارة والاستثمار، مشدداً على أن تعزيز البنية التحتية وإزالة القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوات الحد من المخاطر تساهم في النهوض بالاستثمار وتعزيز النمو الإقليمي في أفريقيا. وأكد متحاور آخر على أهمية وجود رؤية حكومية واضحة، وبيئة تنظيمية مواتية، وحوار بين القطاعين العام والخاص، وإطار لصنع السياسات القائمة على البيانات. وأكد متحاور آخر على أهمية جذب الاستثمارات العالية الجودة وتشجيع الاستثمار وتيسيره، والابتكار، وريادة الأعمال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك آليات الاستثمار المشترك.

7- وإذ يدرك المتحاورون أهمية البيانات والمشورة التي يقدمها الأونكتاد في مجال السياسات العامة، دعوا المؤسسة إلى مواصلة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية، ولا سيما بناء القدرات في مجال الاستثمار وريادة الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المملوكة للنساء، والنهوض بالنمو الشامل والمستدام القائم على الثقة والتكنولوجيا والتعاون.

8- أما حلقة النقاش الثانية، فقد ركزت على نُهُج الإصلاح المتبعة في البلدان التي ينتمي إليها المتحاورون من أجل توسيع نطاق الاستثمار والنهوض بريادة الأعمال.

9- وبحث المتحاورون الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز أطر الاستثمار وريادة الأعمال لدعم التنمية الشاملة والمستدامة. وأكد جميع المتحاورين على أن الاستثمار المستدام يتطلب حوكمة ذات مصداقية ورؤية وطنية مشتركة، فضلاً عن سياسات تحوِّل الاستدامة إلى محرك للقدرة التنافسية.

10- وسلط العديد من المتحاورين الضوء على أهمية وضع الاستدامة في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع. وتناولوا مسألة حوافز الاستثمار القائمة على الأداء والمرتبطة بخلق فرص العمل والقيمة المضافة وتنمية المهارات. كما تحدثوا عن الحوافز الخاصة بقطاعات معينة، بما في ذلك الحوافز الخاصة بقطاعات رئيسية مثل الطاقة والتحول الرقمي. أشاروا كذلك إلى أهمية سياسات النهوض بالاستثمار وريادة الأعمال التي تعزز الإدماج وتستهدف الشباب والنساء. وفي هذا السياق، أضاف أحد المتحاورين أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية، من خلال بناء القدرات المحلية في عملية الانتقال الطاقي والتحقق من أن العملية تتم بطريقة عادلة وشاملة.

11- وأكد متحاور آخر أن البلدان التي تعاني من مواطن ضعف هيكلي تحتاج إلى سياسات استثمارية ذكية تعزز مصداقيتها وتكسبها ثقة المستثمرين. وأكد على أهمية الاستفادة من مشاركة الشتات من خلال الأدوات الرقمية. وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الأونكتاد من خلال استعراض سياسة الاستثمار في بلده ودعمه لوضع استراتيجية وطنية لريادة الأعمال تركز على تمكين المرأة وتنمية المهارات وتعزيز الصناعات الإبداعية، فضلاً عن دعم ريادة الأعمال من خلال برنامج إمبريتيك.

12- وأشار متحاور آخر إلى ضرورة وضع أسس قوية، يمكن أن تجسدها بيئة أعمال سليمة ومؤسسات شفافة وخدمات عامة فعالة، من أجل جذب الاستثمارات والاحتفاظ بها. وأكد على الاستقرار والوصول إلى الأسواق والشراكات، بما في ذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والمنظمات الدولية،

باعتبار ذلك من الأولويات الرئيسية. وأقرّ بمساهمة الأونكتاد القيّمة في صنع السياسات القائمة على الأدلة من خلال ما يضطلع به من أعمال تحليلية وما يوفره من بيانات تتعلق بالسياسات العامة.

13- وسلط متحاور آخر الضوء على أهمية استقرار أداء الاقتصاد الكلي والسياسات التي تعزز الابتكار والاستدامة والشمول. وقال إن الجهود التي تبذلها بلاده اتجهت نحو الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية وتعزيز التمويل الأخضر والرقمنة وتطوير المحتوى المحلي. وشدد على أن البلدان النامية تحتاج إلى شراكات قوية لتحقيق التحول المستدام والازدهار المشترك.

14- واتفق المتحاورون على أهمية السياسات المتماسكة والابتكار والثقة والتعاون المتعدد الأطراف لحشد الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة. وأكدوا على الدور المستمر الذي يؤديه الأونكتاد بوصفه منبراً للحوار ودعم السياسات بشأن الاستثمار من أجل التنمية.